

عائشة أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
وأثرها في فقه
المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي
من خلال مروياتها في كتاب الموطأ
(دراسة إحصائية تحليلية)

د. كلثومة وخروش

الباحثة في سطور

الدكتورة كلثومة دخول kdakhouch@hotmail.com

- ✽ من مواليد 1964 م بالعيون الشرقية.
- ✽ أستاذة لمادة التربية الإسلامية بالعيون الشرقية.
- ✽ عضو الرابطة المحمدية للعلماء.
- ✽ حاصلة على الدكتوراه في المصطلح القرآني والحديثي، حول موضوع: مفهوم السياق في القرآن الكريم والحديث الشريف.

مُقَدِّمَةٌ

يقول الله تعالى في كتابه الحكيم: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلُو فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ- آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيبًا خَبِيرًا﴾⁽¹⁾.

هذا الخطاب وجهه الله عز وجل لنساء النبي ﷺ، يمتن عليهن فيه نعمة عظيمة خصهن بها، وهي نعمة تنزل الوحي في بيوتهن التي كانت أيضا تحتضن بين جنباتها خير خلقه ﷺ، وهاتان نعمتان لم توهب لأحد من الناس غيرهن، ولذلك افتتح الله تعالى خطابه لهن بتنبيهن إلى تميزهن عن سائر النساء بقوله سبحانه: ﴿يَلْبِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُمْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ تَقِيْتُمْ﴾⁽²⁾.

وامتنان الله تعالى على أمهات المؤمنين بما يسره لهن ويسرهن له من الذكر والحكمة اللذين احتضنتهما بيوتهن، مفسر بذكره الذي يعني تذكره، وذكره بوصفه نعمة عظمى منه سبحانه، كما أنه أيضا مفسر بذكره بمعنى تبليغه للناس، قال ابن عاشور في تفسيره للآية الكريمة: (وفعل اذْكُرَنَّ يجوز أَنْ يَكُونَ مِنَ الذِّكْرِ بِضَمِّ الدَّالِّ وهو التذكر، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ تَشْمَلُ الْمَعْنَى الصَّرِيحَ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ لَا يَنْسِينَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا يَغْفُلْنَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَيَشْمَلُ الْمَعْنَى الْكُنَائِيَّ وَهُوَ أَنْ يَرَادَ مِرَاعَاةَ الْعَمَلِ بِمَا يُتْلَى فِي بُيُوتِهِنَّ مِمَّا يَنْزَلُ فِيهَا وَمَا يَقْرَأُ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، وَمَا يُبَيَّنُّ فِيهَا مِنَ الدِّينِ، وَيَشْمَلُ مَعْنَى كُنَائِيًّا ثَانِيًا وَهُوَ تَذَكُّرُ تِلْكَ النِّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ أَنْ كَانَتْ بُيُوتَهُنَّ مَوْقِعَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ).

ثم قال: (ويجوز أَنْ يَكُونَ مِنَ الذِّكْرِ بِكسر الدَّالِّ، وهو إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى اللِّسَانِ، أَيْ: بَلَّغْنَهُ لِلنَّاسِ بِأَنْ يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ وَيَبْلَغَنَّ أَقْوَالَ النَّبِيِّ ﷺ وَسِيرَتَهُ. وَفِيهِ كِنَايَةٌ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ)⁽³⁾.

(1) سورة الأحزاب، الآية: 34.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 33.

(3) التحرير والتنوير 11 / 18-22.

وتميز الله لهن هذه المكانة يرجع إلى دورهن الخاص في الدعوة إلى الله، سواء في حياة الرسول ﷺ أو بعد وفاته، ولذلك اختارهن الله تعالى من بين نساء العالمين لصحبة نبيه في حياته، ثم تبليغ رسالته وبيان سيرته في جوانبها العامة والخاصة بعد مماته ﷺ.

ثم اختار من بينهن جميعاً عاتشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا التي كانت أشدهن ذكاء و فطنة، كي تحفظ سيرة الرسول ﷺ، وتتمكن بعد وفاته من تبليغها للمسلمين صحابة وتابعين، لفترة طويلة، مقارنة بغيرها، لصغر سنها عندما توفي عنها الرسول ﷺ، حيث روي عنها أنها قالت: «تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت سبع⁽¹⁾ سنين، وبني بي وأنا بنت تسع سنين، وقبض عني وأنا ابنة ثمان عشرة سنة»⁽²⁾.

ولقد نالت عاتشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الحظ الأوفر من هذه الآية تذكرها وذكرها وعملاً وتبليغاً، بسبب ما حباها الله به من مميزات، فكانت مرجع الصحابة في التفسير والحديث والفتيا حتى وردت في حقها جملة شهادات كما جاء في كتاب الاستيعاب لابن عبد البر: عن مسروق قال: «رأيت مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض». وعن عطاء بن أبي رباح قال: «كانت عاتشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأياً في العامة». وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: «ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عاتشة»⁽³⁾.

وجاء في كتاب الطبقات لابن سعد: (عن مسروق أنه قيل له: هل كانت عاتشة تحسن الفرائض؟ قال: «إي والذي نفسي بيده؟» لقد رأيت مشيخة أصحاب رسول الله ﷺ، الأكابر يسألونها عن الفرائض»⁽⁴⁾.

(1) هناك من يرى بأن عمر عاتشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عندما بنى بها النبي ﷺ كان أكثر من ذلك، منهم: العقاد، وشوقي ضيف، ومحمد راتب النابلسي، وغيرهم، انظر كتاب (السيدة عاتشة أم المؤمنين، العبقريّة المفترى عليها) لعمر والشاعر-ص: 118.

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463 هـ) - 4/ 1881.

(3) نفسه. وانظر كذلك الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (ت 852) - 4/ 360.

(4) الطبقات الكبرى لابن سعد: أبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230 هـ) - باب عاتشة زوج النبي ﷺ. 8/ 52-53.

ولقد كان لها دور عظيم في التفسير والحديث رواية ودراية، إضافة إلى دورها في الفقه عامة وفي كتب فقهاء الغرب الإسلامي خاصة، حيث يظهر أثرها في الفقه المالكي واضحا من خلال مروياتها في كتاب الموطأ وشروحه، وكذا في ترجيحات آراء الفقهاء بعضها على بعض كما يظهر جليا في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد.

هذا، ولا تحفى أهمية كتاب الموطأ في العلوم الإسلامية عامة، وفي علمي الحديث والفقه خاصة، ولقد كثرت الدراسات التي تناولته بمختلف أوجه التناول، فمنها ما اهتم بشرحه، ومنها ما اهتم بمسائله الفقهية، ومنها ما اهتم بدراسة أحاديثه، وإسناد ما لم يسنده الإمام مالك منها، وإثبات حجية المرسل والعمل به، ومنها ما عمل على التعريف برجاله، وغير ذلك من الدراسات التي كان كتاب الموطأ موضوعا لها.

وأحسب أن استخراج ما روته أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كتاب الموطأ يستحق أن يبذل فيه مجهود يليق بعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبمكانتها العلمية، من حيث إحصاء أحاديثها فيه، وتخرجها من غير الموطأ، واستخراج ما كان منها عمدة لفقه الإمام مالك، وما خالفها فيه على السواء، ومقارنة ما اعتمده المالكية من مروياتها مع ما اعتمدوه من مرويات غيرها من الصحابة عند تعارض الروايات، مع استخراج مروياتها في غير الموطأ، والتي استند إليها المالكية عند خلافهم مع باقي المذاهب، أو التي اعتمدت لترجيح رأي على آخر، وذلك بالرجوع إلى شروح الموطأ وإلى كتاب ابن رشد خاصة في ما يتعلق ببيان أسباب الاختلاف بين الفقهاء.

كل هذه الأمور كفيلة بتسليط الضوء على ما كان لأُم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أثر في الفقه المالكي، خاصة عند علماء الغرب الإسلامي.

لكن هذا العمل يحتاج إلى وقت وجهد لم يسعني ما خصصته منهما للبحث في الموضوع، مما جعلني أقصر على المراحل الموالية في هذا البحث المتواضع:

✽ استخراج كل ما روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ في كتاب الموطأ وإحصاؤه إحصاء تاما.

✽ استخراج كل ما روي عنها أو نسب إليها من قول أو عمل في الموطأ وإحصاؤه.

✽ استخراج كل ما استند إليه الإمام الباكي من مروياتها خارج الموطأ، في كتابه المنتقى.

✽ استخراج ما اعتمد من مروياتها أو أقوالها أو عملها في ترجيح رأي فقهي على غيره داخل المذهب المالكي أو خارجه، من خلال ما أورده ابن رشد في كتابه: بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

✽ إحصاء ما خالفها فيه الإمام مالك، سواء مما رواه لها في الموطأ، أو ما روي لها في غيره، واقتصرت في القسم الثاني على ما ذكره من ذلك الباجي وابن رشد خاصة.

✽ استخراج المسائل الفقهية التي استنبطها الإمام الباجي من مروياتها، وأشار هنا إلى أنني اقتصرت على ما استخرجه من غير أن أضيف شيئاً عليها مما يمكن استخراجه من فقه مروياتها مما لم يشر إليه الباجي في شرح حديث ما، إما لأنه سبق له أن استخرجه من حديث آخر من غير روايتها، أو لأسباب أخرى.

ولقد اعتمدت كتاب المتقى في هذه الدراسة، وهو من أحد أهم شروح الموطأ، والباجي مؤلف الكتاب هو: (سليمان بن خلف بن سعدون بن أيوب بن واث الباجي، أصلهم من بَطْلَيْوس. ثم انتقلوا الى باجه الأندلس، ثم سكنوا قرطبة)⁽¹⁾.

قال عنه القاضي عياض: (كان أبو الوليد رحمته الله، فقيهاً نظاراً محققاً راوية محدثاً، يفهم صيغة الحديث ورجاله، متكلماً أصولياً فصيحاً شاعراً مطبوعاً، حسن التأليف، متقن المعارف. له في هذه الأنواع تصانيف مشهورة جليلة، ولكن أبلغ ما كان فيها في الفقه وإتقانه، على طريق النظائر من البغداديين وحذاق القرويين والقيام بالمعنى والتأويل)⁽²⁾.

أما عن مولده ووفاته رحمته الله، فقد نقل القاضي عياض أن: (مولده في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة، وتوفي بالمرية سنة أربع وسبعين لسبع عشرة خلت من رجب)⁽³⁾.

وجاء في سير أعلام النبلاء:

(1) القاضي عياض أبو الفضل موسى اليحصبي (ت 544 هـ) في كتابه: ترتيب المدارك وتقريب المسالك 2/ 347.

(2) نفسه 2/ 348.

(3) نفسه.

(مَاتَ أَبُو الْوَلِيدِ بِالْمَرْيَةِ فِي تَاسِعِ عَشْرِ رَجَبٍ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، فَعُمِّرُهُ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً سِوَى أَشْهُرٍ، فَإِنَّ مَوْلَدَهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ).

وأما عن كتابه المنتقى فقد قال القاضي عياض عند ذكر تصانيفه: (من ذلك في الفقه والمعاني كتابه المنتقى في شرح الموطأ عشرين مجلداً لم يؤلف مثله، وكان ابتداء كتاباً أكبر منه بلغ فيه الغاية سماء: الاستيفاء في هذا المعنى، لم يصنع مثله، في مجلدات)⁽¹⁾.

وقال الباجي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مقدمة كتابه المنتقى موضحاً دواعي تأليف الكتاب وسبب تسميته وطريقة تأليفه: (أما بعد، وفقنا الله وإياك لما يرضيه، فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب (الاستيفاء) يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه [...])، ورغبت أن أقصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحاً له وتنبهاً على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرّب، ليكون ذلك حظ من ابتداء بالنظر في هذه الطريقة من كتاب (الاستيفاء)، إن أراد الاقتصار عليه، وعونا له إن طمحت همته إليه، فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في (الاستيفاء)، من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبع ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبتته شيوخنا المتقدمون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من المسائل، وسد من الوجوه والدلائل)⁽²⁾.

يستخلص من كلامه أن عمله في كتاب المنتقى كان يتركز على ذكر المسائل الفقهية المستخرجة من الموطأ عنده وعند شيوخ المالكية قبله، وأنه حرص فيه على بيان الأدلة على ما ذكره من الفروع والمسائل الفقهية، وهذا يوافق ما قصدت إليه في هذا البحث مما يتعلق بأمر المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبيان أثرها في الفقه المالكي عامة، وفقه علماء الغرب الإسلامي خاصة، ولذلك انتقيت (المنتقى) من بين شروح الموطأ ليكون عوناً

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 2/ 350.

(2) من خطبة كتاب المنتقى 1/ 201-202.

لي ودليلاً في ما قصدته، وإن ظهر التقصير مني في هذا البحث فهو مبرر، إن شاء الله تعالى، بمكانة هؤلاء العلماء ودرجتهم العالية في الفقه والعلم، مقابل قلة زادي في العلم عامة، وفي الفقه على وجه الخصوص.

هذا وأشير إلى أنني سأبين كل ما روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أو ما روي عنها في كتاب الموطأ، بشكل ملخص في جدول مبين لعدد أحاديثها في كل كتاب مما ورد في الموطأ⁽¹⁾، ثم أتبع العرض الإجمالي لذلك بذكر المسائل الفقهية المستخرجة من مروياتها حسب كلام الباجي، وأضيف إليه مسائل فقهية أخرى استخرجها من مروياتها في غير الموطأ. كما سأبين النسبة الماثوية لمرويات عائشة في الموطأ مقارنة مع مرويات غيرها، كما سأعرض ما خالفها فيه مما أورده لها، أو من غيره كما سبق بيانه.

وسأذكر نماذج من ثناء الباجي على أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبيان فضلها وعلمها، خاصة في تعليقه لاعتقاده على قولها عند تعارض ما روي عنها مع ما روي عن غيرها، وكتابه حافل بمثل هذه الشهادات.

تلخيص مروياتها بالنظر إلى الكتب الفقهية مع بيان النسبة الماثوية لها في الموطأ:

| الكتب الفقهية | عدد ما رواه مالك لعائشة فيها |
|------------------|------------------------------|
| كتاب وقوت الصلاة | حديثان |
| كتاب الطهارة | سبعة عشر حديثاً |
| كتاب الصلاة | ثمانية وعشرون حديثاً |
| كتاب القرآن | حديثان |

(1) عرضت في البحث الأصلي كل أحاديثها مكتوبة ومرقمة حسب النسخة المعتمدة، بحسب ورودها في الأبواب الفقهية في الموطأ.

| | |
|---|----------------------------|
| كتاب الجنائز | تسعة أحاديث |
| كتاب الزكاة | أربعة أحاديث |
| كتاب الصيام | اثنا عشر حديثا |
| كتاب الاعتكاف | ثلاثة أحاديث |
| كتاب الحج | ثلاثة وعشرون حديث |
| كتاب النذور والأيمان | ثلاثة أحاديث |
| كتاب الضحايا | حديث واحد |
| كتاب الصيد | حديث واحد |
| كتاب النكاح | حديث واحد |
| كتاب الطلاق | ستة أحاديث |
| كتاب الرضاع | تسعة أحاديث |
| كتاب الأقضية | ثلاثة أحاديث |
| كتاب العتق والولاء | خمسة أحاديث |
| كتاب الحدود | حديثان |
| كتاب الأشربة | حديث واحد |
| كتاب الجامع: سبعة عشر حديثا مقسمة على الأبواب: | باب ما جاء في وباء المدينة |
| | حديث واحد |
| | كتاب حسن الخلق |
| | حديثان |
| كتاب اللباس | حديثان |
| | حديثان |
| صفة النبي <small>ﷺ</small> | حديث واحد |

| | |
|---|--|
| كتاب العين | ثلاثة أحاديث |
| كتاب الشعر | حديث واحد |
| كتاب الرؤيا | حديث واحد |
| كتاب الاستئذان والتشميت | حديثان |
| كتاب الكلام والغيبة والتقى | حديثان |
| الصدقة | حديثان |
| المجموع | تسعة وأربعون ومائة - 149 حديثا |
| مجموع عدد أحاديث الموطأ حسب النسخة المعتمدة | واحد وتسعون وثمان مائة وألف - 1891 حديثا |
| النسبة المئوية لمرويات أم المؤمنين بالنظر إلى مجموع أحاديث الموطأ | 7,88 % |

أهم ما يستخلص من معطيات هذا الجدول:

✽ أن أكبر عدد لمروياتها كان في كتاب الصلاة بثلاثين حديثا على اعتبار وقوت الصلاة جزءا منه وإضافة حديثيه إليه، ثم كتاب الحج بثلاثة وعشرين حديثا⁽¹⁾، ثم كتاب الصيام باثني عشر حديثا، ثم تأتي رتبة كتابي الجنائز والرضاع بتسعة أحاديث لكل منهما، ثم كتاب الطلاق بستة أحاديث، وبعده كتاب العتق والولاء بخمسة أحاديث، فكتاب الزكاة بأربعة، ثم كل من كتب الاعتكاف، والأفضية، والأيمان، والعين بثلاثة أحاديث، وبعدها كتب القرآن، والحدود، وحسن الخلق، واللباس،

(1) يأتي بعده كتاب الجامع بسبعة عشر حديثا، غير أني اخترت تقسيمه على المواضيع كما جاء مبينا في الجدول.

والاستئذان، والكلام والغيبة والتقى، والصدقة بحدِيثين لكل باب، بينما لم يروها إلا حديثًا واحدًا في كل من كتاب الضحايا، والصيد، والأشربة، وباب ماجاء في وباء المدينة، وصفة النبي ﷺ، والشعر، والرؤيا.

✽ أنه لم يروها شيئًا في كل من كتاب الجهاد واليُوع والقراض والمساقاة وكراء الأرض والشفعة والعقول والقسامة والفرائض، غير أن الإمام الباجي قد استدل ببعض مروياتها عند شرحه لأحاديث هذه الأبواب الفقهية كما ذكرته وبينته في البحث الأصلي.

ويلاحظ أن هذه الأبواب الفقهية الخالية من مروياتها تكاد تكون متعلقة بالشؤون المختصة بالرجال في ذلك الزمان، وأن الحديث عنها لم يكن مما تحضره النساء، ولذلك لم تسمع فيه عائشة رضي الله عنها إلا القليل النادر مما روي عنها خارج الموطأ.

وأشير هنا إلى أن ما أورده الباجي من مروياتها من خارج الموطأ للاستشهاد به على مسائل متفرقة على الأبواب الفقهية، بلغ حوالي سبعين حديثًا، منها ما استشهد به أكثر من مرة في مسائل مختلفة.

المسائل الفقهية المستخرجة من مرويات عائشة رضي الله عنها:

| المسائل الفقهية المستخرجة من مرويات عائشة <small>رضي الله عنها</small> في الموطأ |
|--|
| ✽ من سنة صلاة الجماعة أن تقام في أول الوقت. |
| ✽ فضل الصلاة لأول وقتها. |
| ✽ مبادرة النساء بالانصراف من الصلاة. |
| ✽ الوعيد لمن لم يستوعب أعضاء الوضوء بالغسل. |
| ✽ اختلفت الرواية عن الإمام مالك في غسل الرجلين في الغسل أو تقديمهما في جملة |

| |
|--|
| الوضوء. |
| • اختلاف الرواية عن مالك في حكم تحليل اللحية في الغسل. |
| • ليس في صفة الإناء المستعمل في الغسل ومقدار ما يصح به الغسل من الماء تحديد. |
| • اختلاف صفة غسل المرأة من الحيض وغسلها للجنابة في ما يتعلق بصفة غسل الرأس، إذ يجب في الأول نقض الشعر بخلاف الغسل للجنابة. |
| • وجوب الغسل من التقاء الختانين من غير إنزال. |
| • الإمام مالك يرى أن المقصود بوضوء الجنب للنوم الوضوء الكامل خلافا لابن عمر. |
| • الفرق بين من أراد النوم وبين من أراد الأكل في استحباب الوضوء. |
| • حكم المرأة في الاحتلام كحكم الرجل. |
| • جواز سفر الرجل بأهله. |
| • إقامته <small>ﷺ</small> في طلب العقد سنة في حفظ الأموال، إذ يجوز للرجل المقام على طلب ماله وحفظه وإن أدى ذلك إلى عدم الماء في الوقت. |
| • كما يجوز سلوك طريق ليس فيه ماء طلبا للمال. |
| • النبي <small>ﷺ</small> إذا نام لا يوقظ لأجل الوحي. |
| • الأحداث على ضربين: منها ما يمكن فعله مع عدم الماء، ومنها ما لا يجوز فعله مع عدم الماء. |
| • جواز مباشرة الحائض إذا اتزرت. |
| • ليس من جسم الحائض شيء نجس إلا موضع الدم. |

| |
|---|
| • الصفرة والكدرة في زمن الحيض حيض. |
| • للطهر علامتان: القصة البيضاء والجفوف. |
| • المرأة الحامل تحيض، خلافا لأبي حنيفة. |
| • المرأة الحامل إذا رأت الحيض تدع الصلاة. |
| • الدم إذا تمادى ولم ينقطع كان عرقا (استحاضة) لا حيضا. |
| • النساء في الاستحاضة نوعان: مستحاضة تميز حيضها بلون أو رائحة، وأخرى ليست من أهل التمييز. |
| • حكم الأولى أنها تصلي أبدا وتصوم حتى ترى دما لا تشك أنه حيض، ويمضي لها من العدة مقدار أقل الطهر، فتمسك عن الصوم والصلاة وتكون حائضا. |
| • حكم الثانية: إذا رأت الدم تركت الصلاة قدر أمد أكثر الحيض، فإذا انقضى اغتسلت وصلت. |
| • أقل الحيض لا حد له عند مالك في موانع الحيض، أما في الاعتداد والاستبراء فلا أقله حد. |
| • الدفعة من الدم حيض وليست حيضة. |
| • الحكم بنجاسة بول الصبي بدليل اتباعه بالماء. |
| • الصبي والجارية في الحكم سواء، أكلا الطعام أم لم يأكلا. |
| • جواز الصلاة بالخميسة (كساء صوف رقيق يكون له في الأغلب علم). |
| • الصوف والشعر لا ينجس بالموت. |
| • ذبائح أهل الكتاب حلال لنا. |

| |
|---|
| <p>• جواز رد الهدية إلى مهديها باختيار المهدي إليه (مع تأنيس المهدي بذكر العلة في ردها).</p> |
| <p>• بين الرسول <small>ﷺ</small> علة ردها وفي ذلك إشارة إلى الاقتداء به في ترك لباسها.</p> |
| <p>• جواز الاجتماع في النافلة في رمضان.</p> |
| <p>• اختصاص هذا الحكم بـرمضان دون غيره.</p> |
| <p>• العمل بقيام رمضان كان فاشيا عند الصحابة.</p> |
| <p>• عمل النساء به.</p> |
| <p>• جواز إمامة العبد في رمضان في غير المساجد، أما في المساجد فلا يجوز.</p> |
| <p>• لا بأس أن يؤم من لا يحفظ نظرا في القرآن عند الإمام مالك.</p> |
| <p>• من غلبه النوم عن صلاته بالليل حكمه أن ينام حتى يذهب عنه مانع النوم.</p> |
| <p>• من نام عن صلاة اعتاد القيام بها كتب له أجر من صلاها.</p> |
| <p>• المرور بين يدي المصلي لا يقطع الصلاة، وهو مباح للضرورة.</p> |
| <p>• صحة صلاة المصلي إلى المرأة مع الكراهة عند مالك.</p> |
| <p>• للمس لغير لذة لا ينقض الطهارة.</p> |
| <p>• العمل في الصلاة على ثلاثة أضرب: منها ما يبطل الصلاة، ومنها ما لا يبطلها، واليسير جدا، كالغمز وحك الجسد والإشارة، لا ينقض الصلاة عمدته ولا سهوه.</p> |
| <p>• من غلبه النوم عن صلاة الفرض، وكان في الوقت سعة، وله من يوقظه، فليرقد وليتفرغ لإقامة صلاته في وقتها، أما إن كان في الوقت ضيق، وعلم أنه إن رقد فاته الوقت، فليصل ما يمكنه، وليجهد نفسه في تصحيح صلاته ثم يرقد.</p> |

| |
|--|
| • حكم الوتر عند مالك أنه غير واجب. |
| • الوتر عنده ركعة واحدة. |
| • صلاة النبي ﷺ في رمضان وفي غيره سواء. |
| • من اختصاص النبوة والعصمة أنه تنام عيناه ولا ينام قلبه. |
| • من سنة ركعتي الفجر التخفيف. |
| • استحباب الإمام مالك أن يقرأ فيهما بأم القرآن فقط. |
| • من سنتها الإسرار. |
| • الوتر آخر الليل أفضل لمن قوي وأمن النوم عنه، وإلا فليقدمه في أول الليل. |
| • اختلاف الرواية عن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جواز إمامة العاجز عن القيام، وفي صلاة القائم خلف الجالس. |
| • أفعال المأموم تكون بعد أفعال الإمام. |
| • فضل القيام في الصلاة لمن قدر عليه. |
| • جواز الجلوس في النافلة إبقاء على نفسه ليتمكن من استدامة الصلاة. |
| • جواز الجلوس في النافلة بعد القيام. |
| • في الفريضة، من افتتح صلاته قاعدا لعجزه عن القيام ثم أطاق القيام، لزمه أن يقوم فيتمها قائما. |
| • ما كان النبي ﷺ يقرأه قبل القيام هو الأكثر. |
| • الصلاة الوسطى عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا غير صلاة العصر. |
| • عورة الحرة كل جسدها غير وجهها وكفيها. |

| |
|---|
| • ما يجزئ المرأة في الصلاة من اللباس: الدرع الذي يستر ظهور قدميها، والخمار، والأفضل أن يكون تحت الدرع مئزر. |
| • يشترط في الدرع والخمار أن يكونا خصبين يستران ما تحتها. |
| • فرض الصلاة كان ركعتين، ثم طرأ النسخ بالتهام في الحضر دون السفر. |
| • الاختلاف عن مالك في حكم القصر بين الوجوب والندب والإباحة. |
| • تأكد فضيلة الضحى عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. |
| • يؤم الناس أفضلهم عند مالك. |
| • البكاء من خشية الله لا ينقص من الصلاة. |
| • ما داوم عليه العبد من النوافل وإن قل أفضل من الكثير الذي لا يداوم عليه. |
| • العزم على العمل الصالح يثاب عليه. |
| • أصح الروايات في صفة صلاة الكسوف حديث عروة وعمرة عن عائشة. |
| • حكم صلاة الكسوف أنها سنة للرجال والنساء. |
| • استحب مالك أن يقرأ فيها: في الأولى بالبقرة، وفي الثانية بآل عمران، وفي الثالثة بسورة النساء، وفي الرابعة بالمائدة. |
| • السنة أن تطال القراءة والركوع والسجود حتى ينجلي الكسوف، فإن أتم قبل انجلائه لا تعاد الصلاة، ولكن يصلي من شاء لنفسه ركعتين ركعتين. |
| • ليس للكسوف خطبة، لأنها صلاة نفل لم يجهر فيها بالقراءة. |
| • اختصاص الرسول ﷺ بعلم لا يعلمه غيره. |
| • الأمر بالتوبة وترك المعاصي والدعاء عند الخسوف. |

| |
|--|
| • وقت صلاة الكسوف أن تصلي ضحى، وأول وقتها وقت جواز النافلة. |
| • من ستنها أن تصلي في المسجد دون المصلي، حكي ذلك عن مالك، وقال غيره: يبرز لها. |
| • ثبوت عذاب القبر والأمر بالتعوذ منه. |
| • جواز سؤال المصلي وجواز جوابه بالإشارة في الأمر اليسير. |
| • حكم النساء كحكم الرجال في التسبيح، خلافا لمن يقول: ستهن التصفيق. |
| • عائشة كانت تجوز الإشارة باليد والرأس. |
| • إزالة البصاق من الحائط بحكه؛ لأنه لا يمكن ستره وإخفاء عينه إلا بذلك، خلافا لهما لو كان على الأرض. |
| • يحتمل أن يكون في شريعة بني إسرائيل منع النساء من المساجد، ويحتمل أنهن منعن لهما أحدثن من الزينة وقلة التستر. |
| • يكره خروج المرأة الجميلة إلى المسجد. |
| • يستحب الوتر في الكفن. |
| • البياض أفضل ألوان الكفن. |
| • كراهة الحرير في الكفن للرجال والنساء عند مالك، وكذا المعصفر. |
| • الثوب اللبیس جائز في الكفن. |
| • استحباب الكفن بالثوب الذي لبسه في مواطن الحروب أو في الإحرام أو نحو ذلك. |
| • وصية الميت معتبرة في كفنه وغيره إذا وافقت سنة وصوابا، وإلا اقتصر في تنفيذها |

| |
|--|
| على المباح منها. |
| • الجنائز يُسعى إليها، ولا يُكتفى بالدعاء عليها في المنازل؛ لأن رؤية الميت تدعو إلى الإشفاق عليه والدعاء له. |
| • صلاة النساء على الجنائز هو الذي يقتضيه مذهب مالك خلافا للشافعي. |
| • قصت عائشة الرؤيا التي رأتها لاعتقادها فيها أنها جزء من النبوة وأنها بشرى للمؤمنين. |
| • المعبر إذا رأى في الرؤيا ما يكره أمسك عن تعبيرها. |
| • الميت لا يعذب ببكاء أهله عليه عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. |
| • حرمة الميت في حال موته مثل حرمة في حال حياته. |
| • لا يتساوى حال من كسر عظام الميت بمن كسر عظام الحي في القصاص بل في الإثم. |
| • لا يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يحيا أو يخير. |
| • جواز إتيان القبور والدعاء لأهلها. |
| • الولاية لا تكون بمجرد الأخوة إذا لم يأمر بها من تخصه أو الإمام. |
| • قد يملك من لا يتصرف، ويتصرف من لا يملك. |
| • كانت عائشة ترى إخراج زكاة مال اليتيم. |
| • جواز دفع مال اليتيم لمن يتجر له فيها حرصا عليها. |
| • جواز نقل أموال الصدقة من بلد استغنى أهله إلى بلد يحتاج إليها أهله. |
| • الصيام عبادة، فلذلك لا يصح بغير نية. |

| |
|---|
| • حدث الجنب لا يمنع من صحة الصيام. |
| • حكم النبي <small>ﷺ</small> في هذا لا يختلف عن حكم عامة المسلمين. |
| • الأحداث كلها لا تمنع الصوم، فمن أصبح ولم يغتسل من جنابة أو حيض صح صومه. |
| • وجوب الرد لقول من خالف الصواب بقوله في مسألة ما دون أذى ولا تقصير عن إنكار الباطل. |
| • الإجماع على وجوب الاقتداء بالنبي <small>ﷺ</small> . |
| • الاحتلام لا يمنع صحة الصوم. |
| • القبلة للصائم لا تمنع صحة الصوم، لكنها تكره لمن لا يملك نفسه. |
| • وجوب الاحتياط في القبلة لأنها قد تؤول بصاحبها إلى إفساد الصوم. |
| • صيام يوم عاشوراء كان واجبا ثم نسخ لما فرض صيام شهر رمضان. |
| • التأخير في صيامه يدل على أن حكمه انتقل من الوجوب إلى الاستحباب. |
| • جواز صيام المرأة تطوعا دون إذن زوجها إذا كان غائبا أو إذا علمت أنه لا حاجة له بها نهارا، وإن علمت أنه يحتاج إليها لم تصم إلا بإذنه. |
| • القضاء لا تحتاج فيه إلى إذن زوجها. |
| • لا يجوز عند الإمام مالك فطر التطوع لغير ضرورة خلافا للشافعي. |
| • من أفطر في صوم نفل مختارا فعليه القضاء، وإن أفطر لضرورة فلا قضاء عليه. |
| • جواز تأخير القضاء مع التمكن منه إلى شعبان. |
| • ليس للزوج جبر زوجته على تأخير القضاء إلى شعبان إلا باختيارها. |
| • للزوج منع زوجته من التنفل. |

| |
|--|
| • من آخر القضاء بعد شعبان فهو مفطر تجب عليه الكفارة (الفدية). |
| • طريقة النبي ﷺ في التطوع من سرد الصيام مدة والإفطار مدة هو أفضل الصيام وأشدّه لمن استطاعه. |
| • صيام النبي ﷺ من شعبان كان أكثر من غيره من الشهور. |
| • المعتكف لا يدخل بيته إلا لضرورة. |
| • إباحة الأكل للمعتكف داخل المسجد. |
| • لا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور جنازة، ولا طلب دين له، ولا استيفاء حد وجب عليه، فإن خرج لشيء من ذلك بطل اعتكافه. |
| • لا يبيت المعتكف إلا في الموضع الذي يعتكف فيه أو بحيث يجوز له الاعتكاف. |
| • لا يمنع المعتكف من التحول عن موضع اعتكافه إن احتاج إلى ذلك لإمامة ونحوها. |
| • اختلف في الأذان عن مالك فكرهه للمعتكف مرة ولم يربه بأساً مرة أخرى. |
| • منع النبي ﷺ نساءه عند اجتماعهن في الاعتكاف لأنه خشي ألا تسلم نيتهن في ذلك. |
| • الاعتكاف في غير رمضان مطلق إذا كان في زمن يصح فيه الصيام. |
| • أنواع الإحرام ثلاثة: أفراد وقران وتمتع، وهي كلها مشروعة، ولا يصح نسك على غير هذه الوجوه. |
| • اختلاف الأقوال في حج النبي ﷺ، وبناء على هذا الاختلاف اختلفوا في أفضل هذه الأنواع، ومالك قال بأن النبي أفرد الحج، وأنه أفضل أنواعه. |
| • الإجماع على أن ما فعله النبي هو الأفضل. |

| |
|--|
| <p>• المتمتع يحل بعد الطواف والسعي، أما المفرد والقارن فلا يحلان إلا عند كمال الحج يوم النحر.</p> |
| <p>• عائشة كانت تقطع التلبية بعد الصلاة عند الرواح إلى الموقف، وبهذا قال مالك.</p> |
| <p>• نمرة من عرفة، والأراك اختلف فيه بين من قال إنها واحد، ونمرة هو موضع الأراك بعرفة، ومن قال إن الأراك موضع غير نمرة.</p> |
| <p>• للحاج أن ينزل من عرفة حيث شاء، وذلك واسع، لكن جرى العمل أن ينزل الإمام بنمرة.</p> |
| <p>• كانت عائشة تلبّي إلى أن تركب متوجهة إلى الموقف.</p> |
| <p>• عائشة كانت تعتمر بعد تمام الحج بعد الانصراف من منى، وكانت تمنع من العمرة يوم النحر وأيام التشريق.</p> |
| <p>• لا يحرم شيء من موانع الإحرام بتقليد الهدي.</p> |
| <p>• من بعث بهديه وأقام في أهله لا يحرم، لأن الإحرام يخص من أهل ولبي.</p> |
| <p>• ما شك فيه المحرم من لحم الصيد وجب عليه الامتناع من أكله وهو الأحوط.</p> |
| <p>• من أحصر بمرض أو نحوه وجب عليه التحلل بعمرة إن فاته الحج وكان محرماً به، لأن المحرم لا يتحلل من إحرامه إلا بالبيت الحرام، ثم يجب قضاء حجه في عام قابل.</p> |
| <p>• الجمهور على أن إدخال الحجر في الطواف شرط.</p> |
| <p>• ترك استلام النبي <small>ﷺ</small> الركنين اللذين يليان البيت كان بسبب عدم كونها بركنين للبيت.</p> |

| |
|---|
| • حكم الصلاة في الحجر وفي البيت واحد عند عائشة لأن الحجر من البيت. |
| • الطهارة شرط في الطواف. |
| • جميع أفعال الحج يفعلها غير الطاهر ما خلا الطواف، لكن يستحب أن يكون طاهرا في كل ذلك. |
| • طواف الوداع ليس واجبا. |
| • السعي بين الصفا والمروة ركن في الحج. |
| • من كان معه هدي بقي على إحرامه وأردف الحج على عمرته، ولم يحل حتى ينحر الهدي، أما من لم يكن معه هدي فإنه يحل بعد الطواف والسعي، ثم يستأنف الإهلال لحجه، وذلك أتم لحجه وعمرته. |
| • جواز أن ينحر الإنسان عن غيره. |
| • الاشتراك في الهدي جائز. |
| • إزالة الأذى من رأس المرأة يكون بالامتشاط لا بالحلاق. |
| • القارن يطوف طوافا واحدا كما يفعل المفرد. |
| • من أحرم بالحج من مكة تأخر طوافه وسعيه حتى يعود من منى. |
| • الإحرام بالعمرة يكون من الحل، والتنعيم أقرب الحل إلى البيت. |
| • جواز البحث والسؤال عما لا يعلمه. |
| • الحيض يحبس المرأة ومن معها ممن تلزمه مرافقتها إن لم تكن أفاضت. |
| • ذو المحرم يحبس معها حتى تفرغ من حجها، أما الرفقة فلا تحبس معها إن كان مقامها سيطول، أما إن كانت المدة يسيرة فتحبس معها، وهذا بخلاف الكري فإنه |

| |
|---|
| يجبس وإن طالت المدة لأن بينهما عقدا إلى تمام حجها. |
| • من خافت الحيض، فالأحوط في حقها تقديم طواف الإفاضة. |
| • لم تكن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تنتظر من حاضت بعد الإفاضة، بل كانت تنفر بهن وهن حيض لأن ما تبقى من أعمال الحج بعد الطواف يمكن فعله في حال الحيض. |
| • طواف الوداع لا يلزم الحائض. |
| • جواز تبين وجه الصواب في مسألة ما بالرأي. |
| • المتمتع إذا لم يجد هديا، لا يصوم إلا بعد أن يهل بالحج. |
| • صحة من صام من وقت الإحرام إلى يوم عرفة. |
| • لا يباح نذر المعصية، ومن نذر معصية فإنه يمنع من فعلها. |
| • من نذر المعصية عند مالك ما ليس بقربة وإن كان مباحا في نفسه. |
| • نسخ حكم المنع من أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. |
| • الأمر بالصدقة من لحوم الضحايا على الاستحباب لا الوجوب. |
| • لا حد لمقدار ما يأكل وما يتصدق. |
| • الدباغ شرط في الاستمتاع بجلود الميتة، ويمنع استعمالها قبله. |
| • الأمر بالانتفاع بجلد الميتة يصح أن يحمل على الندب كما يصح أن يحمل على الوجوب. |
| • كراهة الاشتراط على الزوج، ولكن يستحب له الوفاء بما اشترطت عليه. |
| • التحليل يكون بالوطء لا بالعقد. |
| • الاعتبار في التحليل نية الزوج، ويتم التحليل إذا لم يكن في نيته فعله، بل يكون قد |

| |
|--|
| تزوجها لحاجته إليها لا بنية التحليل. |
| • تمليك الطلاق لا يعد طلاقا. |
| • معرفة أسباب الأحكام مهم في فهم معنى الحكم وحفظه ومعرفة عمومته أو خصوصه. |
| • الزوجة إذا اعتقت وكان زوجها عبدا خيرت بين البقاء تحته أو الفراق، لأن الحرية رتبة أرقى من رتبة الرق. |
| • إذا خير الزوج زوجته فاخترت البقاء معه لم يكن ذلك طلاقا. |
| • الولاء لا يتناوله البيع ولذلك أبطل النبي <small>ﷺ</small> اشتراط الولاء للبائع. |
| • أكل الإنسان أفضل ما معه من الأدام ليس بمناف للورع. |
| • النبي <small>ﷺ</small> لا يأكل صدقة قُصد بها، لكن إذا قُصد بها غيره وبلغت محلها جاز له أكلها إن أهديت له أو باعها له من قبضها أو صيرها إليه بغير وجه الصدقة. |
| • الأقراء عند مالك <small>رحمهم الله</small> هي الأطهار، وبه قالت عائشة. |
| • عائشة يعتد بقولها في المسألة لأنها من أهل اللغة إضافة إلى أنها أعلم بلغة قريش التي نزل بها القرآن. |
| • إذا رأت المعتدة الدم من الحيضة الثالثة فقد انتهت عدتها. |
| • إذا انقضت عدة المرأة كان لها الانتقال من موضع اعتدادها. |
| • المجادلة مباحة عند الصحابة، بل هي مأمور بها إذا كان الهدف منها القصد إلى الحق. |
| • ليس للزوجة إسقاط حقها في السكنى في العدة. |
| • للمرأة الانتقال من موضع عدتها قبل انقضاء العدة عند العذر. |

| |
|---|
| • غير المدخول بها ليس لها نفقة ولا سكنى في وفاة ولا في طلاق. |
| • يحرم على المرأة أن تستديم الإحداد على غير الزوج فوق ثلاثة أيام. |
| • اختلف قول مالك في تعلق حكم الإحداد بالكتابية. |
| • وجوب الإحداد على الزوج سواء كانت الزوجة حرة أم أمة، صغيرة أم كبيرة، وقال أبو حنيفة: لا إحداد على أمة ولا صغيرة. |
| • حكم الإحداد لا يتعلق بالمطلقة خلافا لأبي حنيفة، والدليل قوله: (أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ). |
| • وجوب الإحداد على الزوج. |
| • الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة. |
| • تحريم الرضاع يتعلق بالمرضعة كما يتعلق بزواج المرضعة. |
| • لم ينزل على النبي <small>ﷺ</small> شيء في الغيلة، وإنما كان سينهى عنها باجتهاده. |
| • لم يحرم النبي <small>ﷺ</small> الغيلة، لأن ضررها ليس عاما، ومنعها له ضرر عام. |
| • لا يصح استلحاق الأخ عند الإمام مالك. |
| • الولد للفراش، أي أن من ولد على فراشه فهو أحق به وإن ادعاه غيره. |
| • يكره للأب أن يعطي أحد أولاده جميع ماله، ويجوز أن يعطيه بعض ماله. |
| • لا بأس عند مالك أن يهب الرجل بعض ولده مالا لفضله وبره به. |
| • تصح الهبة وإن لم يقترن بها قبض وتنعقد. |
| • الحيابة والقبض شرط في تمام الهبة. |
| • المرض يمنع الحيابة لأنه يؤدي إلى إبطال حق الورثة. |

| |
|--|
| • صدقة الحي عن الميت مما يتقرب به. |
| • جواز العتق عن الميت. |
| • الاعتبار في العتق بزيادة الثمن، لأن النبي <small>ﷺ</small> نص على أن أفضل الرقاب أغلاها ثمنًا. |
| • الكتابة على النجوم (أي: الاتفاق على دفع ثمن المكاتبه بين العبد وسيده أفساطا) جائزة. |
| • جواز السعي وطلب المعونة. |
| • إذا عجز المكاتب عن دفع ثمنه جاز شراؤه. |
| • الولاء للمعتق. |
| • إذا اشترى الرجل مكاتب الرجل، فإن ولاء المكاتب للبائع لا للمشتري. |
| • الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ ما فوق. |
| • يقطع من سرق من حِرْزٍ، ولا يقطع من سرق من مكان مشترك، أو من مكان يؤذن له بالدخول إليه. |
| • تحريم جنس كل ما أسكر. |
| • عيادة المرضى من القرب. |
| • جواز الشعر، وجوز مالك منه ما يخف ولا يكثر. |
| • اختياره <small>ﷺ</small> دائما لأيسر الأمور. |
| • عدم انتقامه <small>ﷺ</small> قط لنفسه. |
| • انتقامه لله إذا انتهكت حرماته. |

| |
|--|
| • ليس من الغيبة وصف إنسان بحاله ليحذره الآخرون. |
| • جواز استتلاف من يُخاف شره لدفع مضرتة. |
| • إباحة لبس الخنز للرجال. |
| • عدم جواز اختتمار المرأة بخمار رقيق يشف أو يصف ما تحته. |
| • جواز الشرب قائماً. |
| • ما يصيب المؤمن من أذى يكفر الله به من خطاياہ إن هو صبر واحتسب. |
| • جواز رقية المريض، والنفث سنة في ذلك. |
| • كانت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كثيرة الاسترقاء. |
| • جواز رقية أهل الكتاب إذا كانت موافقة لكتاب الله تعالى. |
| • جواز صبغ الشعر من شيب، ولم يثبت عن النبي فعله، لكنه ثبت عن أبي بكر وغيره من الصحابة رضوان الله عنهم. |
| • لا يجوز اللعب بالنرد. |
| • لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صور. |
| • النهي عن قتل جنان البيوت. |
| • ترغيب عائشة في النوم بعد العتمة لإراحة الملائكة الكاتين للأعمال التي لا ثواب لها. |
| • الأنبياء لا يورثون، وما تركوه فهو صدقة. |
| • إيثار عائشة المسكين على نفسها. |
| • توكلها على الله عز وجل. |
| • وجوب شكر الله تعالى على فضله. |

| |
|--|
| • إِيْثَارُ الصَّدَقَةِ بِالْيَسِيرِ عَلَى رَدِّ السَّائِلِ. |
| • لَا يَعْدَمُ الْمُتَصَدِّقُ أَجْرًا وَإِنْ تَصَدَّقَ بِالْيَسِيرِ. |

| المسائل الفقهية المستخرجة من غير الموطأ |
|---|
| • السجدة تقع على الركعة. |
| • في صلاة العشاء روايتان عن مالك، فروي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ تَأْخِيرَهَا أَفْضَلُ. |
| • السنة أن يبدأ في الوضوء في غسل اليدين باليمنى. |
| • ما خالطته نجاسة ولم تغيره حكمه أنه طاهر مطهر، لكن من توضأ به عليه الإعادة في الوقت. |
| • اختلاف الرواية عن مالك في ما يتعلق بالوضوء مما مسته النار. |
| • التقاء البشريتين على ضريين، وما كان من غير لذة لا يوجب الوضوء. |
| • وضوء الجنب إذا أراد النوم غير واجب. |
| • الحيض حدث وليس نجاسة، ولذلك لا ينجس ما يجاور الحائض أو تمسه. |
| • جواز استناد المصلي إلى الحائض. |
| • ثوب المرأة إذا أصابه دم الحيض تكون طهارته بغسل موضع الدم ثم نضح الماء على سائر الثوب. |
| • السن الذي يحكم فيه للمرأة باليأس من المحيض خمسون عاما عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. |
| • حكم الأذان والإقامة للنساء، قال مالك: إن أقمن فحسن. وقال الشافعي: إن أذن |

| |
|--|
| وأقمن فحسن، وروي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تؤذن وتقيم. |
| • يستحب في المُقَدِّمِ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصْبَغَ بِنِصْفِ. |
| • مَا يُصْبَغُ بِهِ لِلْمَرْأَةِ. |
| • جواز التغليس والإسفار بصلاة الصبح. |
| • الأمر بغسل الجمعة ليس على الوجوب. |
| • اتصال غسل الجمعة بالرواح لها. |
| • الأفضل قيام العام كله لا رمضان فقط. |
| • الصلاة في النصف الآخر من الليل أفضل من الصلاة في أوله. |
| • صلاة الليل إحدى عشرة ركعة. |
| • عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تجوز شفع الوتر بركعة لمن أراد مواصلة الصلاة. |
| • لا خلاف في تأكد ركعتي الفجر. |
| • عائشة مع روايتها لحديث قصر الصلاة كانت تتم. |
| • من سنة الصلاة عدم الالتفات ووضع البصر في قبلته. |
| • قراءة النبي وصفت بالترتيل، ومالك يرى بأن التفضيل بين الترتيل والهد يكون بحسب حال كل إنسان وقال: (وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يُحْسِنُ يَهْدُ وَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَخِفُّ عَلَيْهِمْ). |
| • كانت عائشة ترى أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيِّنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ ⁽¹⁾ أن ذلك في الدعاء. |

| |
|---|
| • جواز ضرب الفسطاط على قبر الرجل والمرأة. |
| • حكم تقدير النصاب بالخرص واعتباره به دون الكيل. |
| • جواز إرسال الخارص الواحد. |
| • مقدار العرق من التمر الذي دُفع في كفارة الإفطار عند عائشة عشرون صاعا. |
| • عائشة كانت تصوم أيام التشريق، وروي أنها إنما كانت تصومها وتأمر بصيامها عند عدم الهدي للمتمتع. |
| • الجمهور على جواز تفريق قضاء رمضان، واستحباب التتابع. |
| • قضاء رمضان مؤقت، ووقته دخول رمضان آخر. |
| • صيام الجمعة منفردا ليس ممنوعا عند مالك. |
| • كره مالك تعيين الأيام البيض بالصيام. |
| • الصيام شرط في صحة الاعتكاف عند المالكية. |
| • ميقات أهل العراق هو ذات عرق. |
| • كان مالك يميز عمرة في المحرم لمن اعتمر في الشهر قبله، ويرى أنها عمرتان في سنتين، ثم رجع عن ذلك وكرهه. |
| • إذا لم يجز إلا عمرة واحدة، فأفضلهما عند مالك عمرة المحرم. |
| • أهل الآفاق يختلف أمرهم عما سبق: لهم أن يحرموا بالعمرة في أيام التشريق. |
| • النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاثا. |
| • من فاته صيام ثلاثة أيام قبل يوم النحر ممن لم يجد الهدي، صام أيام منى، وإلا صام بعدها. |

| |
|--|
| • التنعيم هو أدنى الحل إلى مكة، والعمرة منه مجزئة. |
| • شرط النسك الجمع بين الحل والحرم. |
| • لا بأس بقتل الوزغ في الحرم للحلال، لكن يكره للمحرم، ولقد توقف مالك عن القول بقتله بسبب ما روته عائشة <small>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا</small> . |
| • كراهة عائشة للركوب في السعي، وقال مالك لا يركب إلا من ضرورة. |
| • يستحب مالك فتل قلائد الهدي فتلا. |
| • جواز تقديم النساء والضعفة إلى منى بغلس. |
| • ليس للتقصير عند مالك حد معلوم. |
| • تُمْنَعُ الْإِسْتِعَانَةُ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ فِي الْحَرْبِ وَتَجُوزُ الْإِسْتِعَانَةُ بِهِ فِي الْأَعْمَالِ وَالصَّنَائِعِ وَالْخِدْمَةِ. |
| • نذر المعصية لا يلزم صاحبه شيء، بل يترك فعله ولا يطالب بشيء. |
| • الأمر بالكف عن تقليم الأظافر وقص الشعر لمن أراد أن يضحي، على الاستحباب لا على الوجوب خلافاً لأحمد. |
| • لا يجوز ذبح الأضحية والهدي عن عدد من الناس إلا أن يكونوا أهل بيت واحد. |
| • البكر الصغيرة يزوجه أبوها ولا يستأمرها. |
| • لا نكاح إلا بولي. |
| • صفة القسمة بين الزوجات أن يكون لكل واحدة يوم وليلة. |
| • كراهة الاشتراط على الزوج، ولكن يستحب له الوفاء بما اشترطت عليه. |
| • بيع الأمة لا يؤثر في نكاحها، ولا يعني طلاقها. |

| |
|---|
| • إثارة الزوج زوجة بنفسه على الأخرى لا يجوز إلا بإذن المؤثر عليها. |
| • الطلاق الثلاث بلفظة واحدة يقع ثلاثا. |
| • طلاق البتة طلاق ثلاث في المدخول بها. |
| • المشهور من مذهب مالك <small>رحمه الله</small> أن الخلية والبرية ثلاث تطليقات في المدخول بها وبه قالت عائشة. |
| • من باع شيئا إلى أجل لم يحز له شراؤه بأكثر من ذلك الثمن إلى أبعد من ذلك الأجل. |
| • النفقة والمؤنة في عهدة السنة على المبتاع، ولا يلزم البائع ضمان في ما لم يظهر من العيوب عنده. |
| • ترد شهادة من يقسم على ترك مندوب. |
| • القاضي لا يقضي بعلمه عند الإمام مالك. |
| • كره مالك منع البنات من الوقف وإخراجهن منه إذا زوجن. |
| • جواز الصدقة عن الميت بدليل أنه قد يكون للإنسان اجر من عمل لم ينوه ولم يعلم به. |
| • لا يوصي بالصدقة إلا الموسر. |
| • جواز إخبار المريض غيره بما يعانيه، إذا لم يكن ذلك على وجه التسخط. |
| • المؤنث من الرجال هو الذي لا يهتم لأمر النساء ولا يعرف أحوالهن، ومن عرف ذلك وجب منعه من الدخول عليهن. |
| • من ابتاع شيئا وكان البيع فاسدا فله رده. |
| • الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ. |

| |
|---|
| • قطع يد السارق في ثلاثة دراهم من الورق وفي الذهب ربع دينار. |
| • يقطع نابش القبور. |
| • للسحر حقيقة. |
| • الطاعون رحمة للمؤمنين ممن صبر واحتسب. |
| • كان خلق النبي ﷺ القرآن. |
| • الحياء المؤدي إلى ترك تعلم ما ينفع ليس مشروعاً. |
| • وجوب الإحسان إلى الجار، الأقرب فالأقرب. |
| • لا بأس عند مالك تعليق ما فيه كلام الله للاستشفاء به. |
| • نفت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن يكون الشؤم في المرأة، وقالت: إن النبي ﷺ كان يخبر عن أقوال الجاهلية عندما قال: «إِنْ كَانَ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمُسْكَنِ». |

| ما خالفها فيه الإمام مالك أو غيره من أئمة المذهب |
|---|
| • خالفها في قولها بالوضوء مما مسته النار. |
| • في جواز وطء المستحاضة خالف مالك عائشة، قالت بعدم جوازه بينما قال الإمام مالك بالجواز. |
| • مالك أخذ بتشهد عمر وأورد تشهد عائشة في الموطأ ولم يأخذ به. |
| • خالفها في منعه من صلاة القائم خلف القاعد. |
| • قال: إن الصلاة الوسطى هي الصبح، وروي عنها: أنها الظهر. ولكن لم يثبت قولها بذلك. |

| |
|--|
| • عائشة مع روايتها لحديث قصر الصلاة كانت تُتَمَّ. |
| • ليس للكسوف خطبة، لأنها صلاة نفل لم يجهر فيها بالقراءة، قال الباجي: وقوله: فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، أي: أنه أتى بكلام على نظم الخطب، فيه ذكر الله تعالى وحمده وثناء ووعظ للناس وليس بخطبتين يرقى لهما المنبر ويجلس في أولهما وبينهما، هذا قول مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى. |
| • مالك قال: لا يصلى على الميت في المسجد. خلافا لما رواه عنها. |
| • عائشة كانت تصوم أيام التشريق، وروي أنها إنما كانت تصومها وتأمر بصيامها عند عدم الهدي للمتمتع. لا يصوم أحد عن أحد عند مالك. |
| • الجمهور على جواز تفريق قضاء رمضان، واستحباب التتابع. |
| • خالف مالك عائشة في حكم لبس القفازين للمحرمة حسب ما ذكره ابن رشد. |
| • مالك لا يبيز الطيب للمحرم، خلافا لما أورده من أحاديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في جوازه. |
| • خالفها المالكية في أجزاء النية دون النطق بتسمية النسك. |
| • استباحة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حك المحرم جسده، ومالك أباحه لما يرى من جسده. |
| • مالك لم يكن يرى الجمع بين السبعين في الطواف لا يصلي بينهما، بل كان يقول: يصلى لكل سبع ركعتيه، وذلك بخلاف ما كانت عليه عائشة. قاله ابن رشد. |
| • عائشة كانت تصوم يوم عرفة في الحج، وفي المذهب يكره الصوم للحاج، وفطره أحب. |
| • مالك خالف عائشة في تقليد الغنم. |

| |
|--|
| <p>• رمي الجمرات يكون بعد طلوع الشمس، وقال بعض الفقهاء بجوازه قبل طلوع الفجر، وعمدتهم ما روته عائشة.</p> |
| <p>• يجوز في البقر الذبح والنحر معا، واختار الإمام مالك الذبح، وقد ورد اللفظان عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لكن مالكا أورد عنها في الموطأ لفظ النحر، وقال: بأن الذبح أفضل.</p> |
| <p>• النزول بالمحصب مستحب عند مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا فرغ الحاج من أيام منى ولم يتعجل، وذلك خلافا لعائشة.</p> |
| <p>• تعريف عائشة ليمين اللغو مخالف لتعريف الإمام مالك، غير أن هناك احتمالا للجمع بين التعريفين واتفاقهما.</p> |
| <p>• خالفها الباغي في لزوم الطلاق من حلف بأن الحلال عليه حرام.</p> |
| <p>• أخذ مالك بقول أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في وجوب كفارة اليمين على من قال: مالي في رتاج الكعبة، ثم خالفها وقال: لا يجب عليه شيء.</p> |
| <p>• قولها في العقيقة بذبح شاتين عن الغلام، وهو ما خالفه مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.</p> |
| <p>• عائشة كانت ترى أن ما يحرم من الرضاعة نسخ من عشر رضعات إلى خمس، وخالفها مالك، قال: (وليس على هذا العمل)، وقال: إن ما يطلق عليه اسم الرضاع يحرم بغير تحديد.</p> |
| <p>• الرضاعة في الكبر عند مالك لا تحرم، خلافا لما روي من عائشة، وإن لم يثبت أنه دخل عليها بهذا الرضاع أحد.</p> |
| <p>• تحريم الحرير في السلم وجوازه في الحرب لإرهاب العدو عند غير واحد من الصحابة منهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، خلافا لما قال به مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.</p> |

يستخلص مما سبق أن مالكا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خالف عائشة في عدة مسائل، منها ما هو خلاف ثابت، ومنه ما يمكن توجيهه، وما خالفها فيه عامة ينقسم إلى أقسام:

• منه ما أورده مالك لها في الموطأ ثم خالفها فيه بشكل صريح، وهو قليل جدا بالنظر إلى غيره، مثل حديثها عن الرضاع الذي يُحرم ما تحرم الولادة، وتحديد به خمس رضعات، ولفظ التشهد الذي أورده ولم يأخذ به، وهذه قد أشار الباجي إلى علة مخالفته لها فيها مع إيرادها في الموطأ كما بينته في مواضعه من البحث، هذا النوع يشمل ثمانية أحاديث في المسائل الموالية:

مالك أورد تشهد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، جاء في الموطأ:

و حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَتْ: التَّحِيَّاتُ، الطَّيِّبَاتُ، الصَّلَوَاتُ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ⁽¹⁾.

بينما اختار تشهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأنه يجري عنده مجرى الخبر المتواتر، وعن إرادته مع كون العمل على خلافه قال الباجي: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ، فَقَدْ أَثْبَتُمْ أَنَّ تَشَهُدَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ هُوَ الصَّوَابُ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَأَنَّ مَا عَدَاهُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ بِهِ، وَرَدَدْتُمْ بِدَلِيلِكُمْ ذَلِكَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَحَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَهُمَا مُسْنَدَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ أَدْخُلْ مَالِكُ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَحَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَهُمَا أَشَدُّ خِلَافًا لِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، مَعَ كَوْنِهِمَا مَوْقُوفَيْنِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَالِكًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا اخْتَارَ تَشَهُدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى سَائِرِ مَا رَوِيَ فِيهِ بِالْدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ مَنْ أَخَذَ بغيرِهِ لَا يَأْتُمْ، وَلَا يَكُونُ تَارِكًا لِلتَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ غَيَّرَ شَيْئًا مِنَ الْأَدْعِيَةِ الَّتِي عَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، وَحَضَّصَهُمْ عَلَيْهَا، وَأَتَوْا بِمَعَانِيهَا، وَنَقَلَ شَيْءٌ مِنَ أَلْفَظِهَا، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ قَدْ تَرَكْتَ الْأَفْضَلَ مِنَ الدَّعَاءِ الْمَأْمُورِ بِهِ،

وَلَمْ يَقُلْ لَهُ إِنَّكَ تَرَكْتَ الدُّعَاءَ جُمْلَةً، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّشَهُدِ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَا جَعَلَهُ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، فَتَكُونُ أَلْفَاظُهُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ⁽¹⁾.

أورد قولها بالصلاة على الجنازة في المسجد وخالفه، وقال بالمنع؛ إلا أن تكون الجنازة خارج المسجد، وقولها كما جاء في الموطأ:

حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ حِينَ مَاتَ لِتَدْعُو لَهُ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «مَا أَسْرَعَ النَّاسَ، مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»⁽²⁾.

أورد لها ما يبيح الطيب للمحرم وقال بخلافه، جاء في الموطأ:

حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ»⁽³⁾.

رغم إيراد الحديث فمالك لا يميز الطيب للمحرم، وأحاديث عائشة في جوازه وفعل النبي ﷺ له تعامل معها الباجي بطريقتين: طريق تأويل معناها، وطريق حملها على اختصاص حكمها بالنبي ﷺ، فأما التأويل فبأن الطيب لم تكن له رائحة، أو أنه كان يتطيب ثم يغتسل فلا تبقى فيه رائحة الطيب ولا جرمه، وأما اختصاص النبي ﷺ بحكم الجواز فاستدل له بالحديث بعده، كما أضاف طريقاً ثالثاً للتوفيق بين الأحاديث وبين ما قال به مالك من المنع، وهو حمل هذا المنع عند مالك على الكراهة لا على التحريم.

(1) المنتقى/2/80.

(2) الموطأ-كتاب الجنائز-باب الصلاة على الجنائز في المسجد-ص:139-حديث رقم 538.

(3) الموطأ-كتاب الحج-باب ما جاء في الطيب في الحج-ص:207-حديث رقم: 727.

قال الباجي: (قَوْلُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ»، ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا كَانَتْ تُطِيبُهُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ طِيبٍ مِمَّا لَهُ رَائِحَةٌ وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الطِّيبِ الَّذِي لَا تَبْقَى رَائِحَتُهُ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ مُفَسَّرًا أَنَّهَا قَالَتْ: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ، وَطَيَّبْتُهُ لِإِحْرَامِهِ، طِيبًا لَا يُشْبَهُ طِيبَكُمْ هَذَا». يَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ لَيْسَ لِرَائِحَتِهِ بَقَاءً، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَتَطَيَّبُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فَيَغْتَسِلُ فَيَذْهَبُ رِيحُهُ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ فَلَا يَبْقَى مِنْ رَائِحَتِهِ شَيْءٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «أَنَا طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا». وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْصَحُ طِيبًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَنْصَحُ طِيبًا، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا فِيمَا﴾. تَقْدِيرُهُ: أَنْزَلَ الْكِتَابَ فِيمَا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَطَيَّبُ لَطَوَافِهِ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يَقِيمُ لَيْلَةً ثُمَّ يُصْبِحُ فَيَغْتَسِلُ وَيُحْرِمُ وَلَا يَكَادُ أَنْ يَبْقَى مَعَ هَذَا رِيحُ الطِّيبِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ، وَمَعْنَى تَأْوِيلِنَا لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهَا: أَنَّ مَالِكًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُجِيزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ اسْتِعْمَالَ الطِّيبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، إِذَا كَانَ طِيبٌ تَبْقَى لَهُ رَائِحَةٌ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَلَا يَدَّهْنُ بَدَنَهُ فِيهِ رِيحٌ تَبْقَى. وَلَنَّا فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: التَّأْوِيلُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَالثَّانِي: تَسْلِيمُهَا وَإِجْرَؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا. إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ يَخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، بِدَلِيلِ مَا نَذَكُرُ بَعْدَ هَذَا فِي مَنَعِ ذَلِكَ لِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ: إِنَّ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ⁽¹⁾.

خالفها مالك في قوله بکراهة صيام يوم عرفة للحاج، مع إيراد ما روى عنها في صيامه:

وَحَدَّثَنِي، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ، قَالَ الْقَاسِمُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهَا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ يَدْفَعُ الْإِمَامُ ثُمَّ تَقِفُ حَتَّى يَبْيَضَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ تَدْعُو بِشَرَابٍ فَتَقْطِرُ.

قال الباجي في توجيه هذا الخلاف: (قَوْلُهُ) (أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ)، يَقْتَضِي صِيَامَهَا إِيَّاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، غَيْرَ أَنَّ الْأَظْهَرَ مِنْ جِهَةِ الْمُقْصِدِ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ صِيَامِهَا إِيَّاهُ فِي الْحَجِّ؛ لَا سِيَّامًا وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَعَلَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ حَمَلَتْ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ وَالتَّسْهِيلِ عَلَى النَّاسِ، وَأَنَّ الْفَضِيلَةَ فِي صِيَامِهِ فِي الْحَجِّ لِمَنْ أَطَاقَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ إِدَامَةِ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ، فَأَخَذَتْ فِي ذَلِكَ بِمَا رَأَتْهُ الْأَفْضَلُ مَعَ مَا عَلِمَتْ مِنْ قُوَّتِهَا مَعَهُ عَلَى إِدَامَةِ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ⁽¹⁾.

أورد قولها في معنى يمين اللغو وخالفه:

حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «لَغَوِ الْيَمِينِ قَوْلُ الْإِنْسَانِ: لَا وَاللَّهِ لَا وَاللَّهِ»⁽²⁾.

✽ وخالفها مالك، قال بعده: (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا أَنَّ اللَّغْوَ حَلَفُ الْإِنْسَانِ عَلَى الشَّيْءِ يَسْتَيْقِنُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ثُمَّ يُوجَدُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ اللَّغْوُ)⁽³⁾.

ووفق الباجي بين القولين، قال: (قَوْلُ عَائِشَةَ «إِنَّ لَغَوَ الْيَمِينِ قَوْلُ الْإِنْسَانِ لَا وَاللَّهِ بَلَى وَاللَّهِ»، وَرَوِي: «لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ»، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا أَحَدُهَا: أَنَّ لَغَوَ الْيَمِينِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْيَمِينِ وَهِيَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى [...]. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّ اللَّغْوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ فِيمَا يَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ خِلَافَهُ عَلَى حَسَبِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْبُغْدَادِيِّينَ وَذَكَرَ قَوْلَ مَالِكٍ فِي لَغَوِ الْيَمِينِ: أَنَّهُ حَلَفُهُ بِاللَّهِ

(1) المنتقى 3/ 536.

(2) كتاب النذور والأيمان-باب اللغو في اليمين-ص: 296 الحديث رقم 1032.

(3) الموطأ ص: 296.

تَعَالَى عَلَى مَا يَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى غَيْرِ مَا حَلَفَ بِهِ. ثُمَّ قَالَ: وَقَوْلُ عَائِشَةَ هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ، هُوَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْنِي تَعَمُّدَ الْكُذْبِ [...]. وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا ثَالِثًا، وَهُوَ: أَنْ تُرِيدَ مَا يَجْرِي فِي تَرَاجُعِ النَّاسِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ يَمِينٍ، وَلَا قَصْدٍ إِلَيْهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْأَبْهَرِيُّ، وَوَجْهُهُ: أَنَّهَا أَيْمَانٌ جَارِيَةٌ عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ، وَلَا قَصْدٍ إِلَى عَقْدِ الْيَمِينِ. وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ لُغَوِ الْيَمِينِ مَا قَالَهُ مَالِكٌ، وَمَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽¹⁾.

واقفها مالک ثم خالفها في ما يترتب على من نذر ماله لباب الكعبة، وأورد حديثها:

و حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَجَبِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي فِي رِتَاجِ الْكُعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «يُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينِ».

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقُولُ مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَخْنُثُ، قَالَ: (يَجْعَلُ ثُلُثَ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَذَلِكَ لِلَّذِي جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ أَبِي لُبَابَةَ)⁽²⁾.

قال الباجي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَمَنْ قَالَ مَالِي فِي رِتَاجِ الْكُعْبَةِ⁽³⁾ فَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: فِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ. فَأَخَذَ بِهِ مَالِكٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَنْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)⁽⁴⁾.

خالفها في الرضاع المحرم، وحديثها كما جاء في الموطأ:

و حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أُمَّ كُلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، فَقَالَتْ: «أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ». قَالَ سَالِمٌ: فَأَرْضَعْتَنِي أُمَّ كُلْثُومٍ ثَلَاثَ

(1) المنتقى 4/ 485.

(2) الموطأ- كتاب النذور والأيمان- باب جامع الأيمان الحديث رقم: 1040 ص: 300.

(3) رتاج الكعبة: بابها.

(4) المنتقى 4/ 522.

رَضَعَاتٍ، ثُمَّ مَرَضَتْ فَلَمْ تُرَضِّعْنِي غَيْرَ ثَلَاثِ رَضَعَاتٍ، فَلَمْ أَكُنْ أَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُمَّ كُلُّثُومٍ لَمْ تُتِمَّ لِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ⁽¹⁾.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيَّ أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمُنَ ثُمَّ نَسَخَنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِيَّ يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: (وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ)⁽²⁾.

فكانت عائشة ترى أن التحريم لا يقع إلا بخمس رضعات، وقد خالفها مالك، وقال: وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ.

خالفها في القول برضاة الكبير، وما ورد عنها في الموطأ هو:

حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ رِبِيعَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَكَانَ تَبَنَّى سَالِمًا، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَأَنْكَحَ أَبُو حُدَيْفَةَ سَالِمًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنَ رِبِيعَةَ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى وَهِيَ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَا أَنْزَلَ فَقَالَ: ﴿أَدْعُوهُمْ إِلَى بَابِهِمْ هُوَ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾، رُدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أُولَئِكَ إِلَى أَبِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَبُوهُ رُدَّ إِلَى مَوْلَاهُ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ، وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُدَيْفَةَ، وَهِيَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فُضِّلُ، وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ، فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمُ بِلَبَنِهَا، وَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَأَخَذَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، فَكَانَتْ تَأْمُرُ أُخْتَهَا أُمَّ كُلُّثُومٍ

(1) الموطأ- كتاب الرضاع باب رضاعة الصغير- الحديث رقم 1283-ص: 387.

(2) الموطأ- كتاب الرضاع باب جامع ما جاء في الرضاة- الحديث رقم 1293-ص: 391.

بَنَتْ أَبِي بَكْرَ الصَّدِيقَ وَبَنَاتِ أَحِبِّهَا أَنْ يُرْضِعْنَ مَنْ أَحَبَّتْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، وَأَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرَّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، وَقُلْنَ: «لَا وَاللَّهِ مَا نَرَى الَّذِي أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةً بِنْتُ سَهْلٍ إِلَّا رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَضَاعَةِ سَالِمٍ وَحَدَّةٍ، لَا وَاللَّهِ لَا يَدْخُلُ عَلَيْنَا بِهَذِهِ الرَّضَاعَةِ أَحَدٌ».

فَعَلَى هَذَا كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ (1).

✽ خالفها بقوله إن رضاعة الكبير لا تحرم؛ لأنها عنده بمنزلة الطعام، جاء في الموطأ: قَالَ يَحْيَى: وَ سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: (الرَّضَاعَةُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ تُحْرَمُ، فَأَمَّا مَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَإِنَّ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ) (2).

✽ أضاف الباجي على ما سبق، القول باحتمال مخالفتها في قولها بجواز حك المحرم جسده في الحديث:

و حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عُلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عُلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرَمِ أَيَحْكُ جَسَدُهُ؟ فَقَالَتْ: «نَعَمْ، فَلْيَحْكُكُهُ، وَلْيَشْدُدْ، وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايَ وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رَجُلًا لَحَكَّكَ» (3).

بينما أخبر عن مالك أنه أباح حك ما يرى من جسده وقروحه وإن أدمى جلده، قال الباجي بعد أن أورد القول بالإباحة: (ويحتمل أن يكون ما لا يرى ممنوعاً عنده لجواز أن يزيل منه بحكه قملاً يسقطه إلى الأرض، ولذلك قال من رواية بن أبي أويس عنه: يحك المحرم رأسه حكا رفيقا لا يقتل به شيء من الدواب) (4).

لكن الظاهر عدم خلافها بدليل ترجمة الباب الذي أورد حديثها ضمنه: (باب ما يجوز للمحرم فعله).

(1) الموطأ-كتاب الرضاع-باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر-الحديث رقم 1288-ص: 389.

(2) الموطأ ص: 388.

(3) الموطأ-كتاب الحج-باب ما يجوز للمحرم أن يفعله-الحديث رقم: 803 ص: 228.

(4) المنتقى 3/ 459.

يتحصل أن ما تحقق من مخالفة مالك فيه لما أورده لعائشة في الموطأ، هو: ثمانية أحاديث، وذلك بنسبة مائوية لا تتجاوز خمسة ونصف في المائة (5.36٪).

أما ما خالفها فيه عامة، مما ذكره الباجي وابن رشد، فيصل إلى حوالي خمس وعشرين مسألة بما فيها الثمانية السابقة، والمسائل التي خالفها فيها بإيجاز هي:

- ✽ قوله بجواز وطء المستحاضة، ومنعته.
- ✽ قولها بالوضوء مما مسته النار، وخالفه.
- ✽ قوله بأن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، واستشهد في الموطأ بقولها إنها غير صلاة العصر، لكن روي عنها أنها صلاة الظهر، ولم تثبت الرواية عند الباجي.
- ✽ إباحتها لبس الحرير في موطن الحرب لإرهاب العدو، وقوله بمطلق التحريم.
- ✽ التشهد، حيث أورد لفظها، وأخذ بلفظ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- ✽ اختلاف الرواية عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في جواز إمامة العاجز عن القيام، ففي رواية أنه منع منها وفي ذلك مخالفة لما أورده عنها.
- ✽ عائشة مع روايتها لحديث قصر الصلاة في السفر كانت تتم.
- ✽ مالك قال: لا يصلى على الميت في المسجد بينما قالت بجوازه.
- ✽ عائشة كانت تصوم أيام التشريق، ومنع مالك من ذلك.
- ✽ خالف مالك عائشة في حكم لبس القفازين للمحرمة.
- ✽ مالك لا يحيز الطيب للمحرم، وأحاديث عائشة جاءت في جوازه.
- ✽ خالفها الباجي في أجزاء النية دون النطق بتسمية النسك.
- ✽ استباحة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حك المحرم جسده ما يرى منه وما لا يرى بينما يحمل كلام مالك على إباحة حك ما يرى فقط.
- ✽ مالك لم يكن يرى الجمع بين السبعين في الطواف لا يصلي بينهما، بل كان يقول: يصلى لكل سبع ركعتيه، وذلك بخلاف ما كانت عليه عائشة.
- ✽ عائشة كانت تصوم يوم عرفة في الحج، وفي المذهب يكره الصوم للحاج.
- ✽ مالك خالف عائشة في تقليد الغنم، ووافقها ابن حبيب.
- ✽ رمي الجمرات يكون بعد طلوع الشمس، وقال بعض الفقهاء بجوازه قبل طلوع الفجر، وعمدتهم ما روته عائشة في حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

- ✽ يجوز في البقر الذبح والنحر معا، وقد ورد اللفظان عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، واختار الإمام مالك الذبح، مع أنه أورد عنها لفظ النحر.
- ✽ النزول بالمحصب⁽¹⁾ مستحب عند مالك رَحِمَهُ اللَّهُ إذا فرغ الحاج من أيام منى ولم يتعجل، وذلك خلافا لعائشة.
- ✽ تعريف عائشة ليمين اللغو مخالف لتعريف الإمام مالك، غير أن هناك احتمالا للجمع بين التعريفين واتفاقهما.
- ✽ خالفها الباغي في لزوم الطلاق من حلف بأن الحلال عليه حرام، وروي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كُلُّ يَمِينٍ وَإِنْ عَظُمَتْ فَإِنَّ كَفَّارَتَهَا كَفَّارَةُ يَمِينٍ».
- ✽ أخذ مالك بقول أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في وجوب كفارة اليمين على من قال: مالي في رتاج الكعبة (بابها)، ثم خالفها وقال: لا يجب عليه شيء.
- ✽ قولها في العقيقة بذبح شاتين عن الغلام خالفه مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال بذبح شاة واحدة عن الغلام والجارية على السواء.
- ✽ عائشة كانت ترى أن ما يحرم من الرضاعة نسخ من عشر رضعات إلى خمس، وخالفها مالك، قال إن كل ما يطلق عليه اسم الرضاعة يحرم.
- ✽ الرضاعة في الكبر عند مالك لا تحرم لأنها عنده بمنزلة الطعام، خلافا لما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

يلاحظ من هذه المسائل أن خلاف مالك لها ليس مؤكدا في جميعها، ذلك أن:

منه ما لم يثبت عنها خلافه، كصيامها أيام التشريق؛ إذ احتمل الباغي أنها كانت تقول بصومها للمتمتع لا يجزئ هديا، قال: (وَأَمَّا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ الْآيَّامُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَلِي يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَوِي عَنْ عَائِشَةَ وَعُرْوَةَ أَنَّهُمَا كَانَا يَصُومَانَهَا، وَلَعَلَّهُمَا إِنَّمَا كَانَا يَصُومَانَهَا أَوْ يَأْمُرَانِ بِصِيَامِهَا عِنْدَ عَدَمِ الْهَدْيِ، فَإِنَّ عُرْوَةَ يَرَوِي عَنْ عَائِشَةَ: لَا يَصُومُهَا إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ لَا

(1) الْمُحَصَّبُ مُوَضَّعٌ بِأَعْلَى مَكَّةَ، خَارِجٌ مِنْهَا، مُتَّصِلٌ بِالْجَبَاةِ الَّتِي بِطَرِيقِ مَنْى، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْأَبْطَحُ. رَوَاهُ ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ مَالِكٍ. (المنتقى 4/ 85). و التحصيب عده الشيخ ابن عاشور مما ورد عن النبي ﷺ ضمن حال التجرد عن الإرشاد، أو ما يرجع إلى الجيلة، وإلى دواعي الحياة المادية الذي يعد واحدا من أحوال النبي ﷺ التي يصدر عنها قول منه أو فعل، والتي لا تعتبر من باب التشريع. (من كتابه: مقاصد الشريعة الإسلامية-ص: 35).

يَحْدُ هَدْيًا، وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ فِي حَاوِيهِ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ اعْتَكَفَهَا فَصَامَهَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى الْمُنْعِ مِنْ صِيَامِهَا ابْتِدَاءُ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمرَ، قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ تُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَحْدِ الْهَدْيَ⁽¹⁾.

ومنه ما يمكن التوفيق فيه بين قوليهما؛ إذ قالت فيه بأحد الوجوه المحتملة للمعنى، بينما قال مالك بغيره، مثل ما جاء في تحديد معنى يمين اللغو.

ومنه ما فهمت منه عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ليس تشريعاً، وإن فعله النبي ﷺ فإنما كان ذلك منه محمولاً على الأفعال الجبلية، بينما اعتبره مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تشريعاً من الرسول ﷺ لأتمته، مثل: التحصيب الذي اعتبره مستحباً؛ خلافاً لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولعل توجيه هذا الخلاف في ما ذكره الشيخ ابن عاشور؛ إذ عدّ التحصيب مما ورد عن النبي ﷺ ضمن حال التجرد عن الإرشاد، أو ما يرجع إلى الجبلية وإلى دواعي الحياة المادية الذي يعد واحداً من أحوال النبي ﷺ التي يصدر عنها قول منه أو فعل، والتي لا تعتبر من باب التشريع⁽²⁾.

ومنه ما خالفها فيه بحسب رواية عنها، مع استناده إلى رواية أخرى لها في نفس المسألة، كعدد ركعات الوتر وأفضل وقت تصلي فيه العشاء.

ومنه ما يظهر في الموطأ أن عمله موافق لقولها، ولم يثبت أنها قالت بخلافه، كتحديد الصلاة الوسطى، حيث أورد قولها بأنها غير العصر، ثم قال بأنها صلاة الصبح، وقيل بأنها كانت ترى بأنها صلاة الظهر، غير أن هذا القول لم يثبت عند الإمام الباقي.

ومنه ما روته عائشة واختلف فهم فقهاء المذهب له مع غيرهم، فاستدل الفريقان به على رأييهما معاً، وإن لم أجد ما يثبت عمل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيه بما يوافق أحد الفهمين، ومن هذا القسم حديثها المتعلق بالكسوف وذكرت فيه أن النبي ﷺ خطب الناس، فقال غير المالكية إنه دليل على أن لصلاة الكسوف خطبة، بينما قال المالكية إنه إنما قال

(1) المنتقى 3/ 56-57.

(2) من كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية-ص: 35.

كلاما على نظم الخطب لمناسبة بعينها، وأنها لم تكن خطبة يرقى لها المنبر، ومن هذا القسم أيضا ما تعلق بثبوت النسب لمن يستلحقه غير الأب كالأخ كما جاء في حديث عبد بن زمعة.

ومنه ما روته عائشة ثم ورد عنها العمل بخلافه، بسبب تأويل تأولته كما في إتمامها الصلاة في السفر مع روايتها حديث القصر.

ومنه ما روته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولم يثبت عنها العمل به كقولها برضاعة الكبير، حيث ذكر الباجي أنه لم يرد عنها أنه دخل عليها بهذه الرضاعة أحد، ثم حمل روايتها على وجوه أوردتها في محلها من البحث عند استخراج فقه الحديث في المسألة.

ومنه ما اختلفت الرواية فيه عن مالك، بين العمل بما جاء عنها ومخالفته، كصحة إمامة القاعد، وكيف يصلي من يأت به.

إذا سلمنا بالمخالفة، وقارنا ما خالفها فيه مالك بحسب ما جاء في المنتقى، بعدد المسائل الفقهية التي أخذت من مروياتها والتي تتجاوز عشرين وثلاثمائة⁽¹⁾، فإن النسبة المئوية لما خالفها فيه تبقى ضئيلة لا تصل ثمانية بالمائة (8,7٪)، وذلك يعني أن ما وافقها فيه يفوق تسعين بالمائة.

(1) هذا العدد تقريبي ويصعب ضبطه بسبب تشعب المسائل وتكرار بعضها عند شرح أكثر من حديث.

خاتمة

وختاما: فإن حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان معتمد كثير من الأقوال الفقهية عند مالك وغيره من فقهاء المذهب، والمتصفح لأقوالهم يلمس ترجيحهم لروايتها في معظم المسائل الفقهية التي اختلفت الرواية فيها عنها وعن غيرها، ومن الأمثلة على ذلك، قوله في الموطأ: (وَسُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يَخْرُجُ بِالْهَدْيِ غَيْرُ مُحْرِمٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسُئِلَ أَيْضًا: عَمَّا اِخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ مِنَ الْإِحْرَامِ لِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ يَمْنَنُ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ؟ فَقَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ ثُمَّ أَقَامَ فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحِرَ هَدْيُهُ). قال الباجي في شرح هذه العبارة: (فَأَخَذَ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمَا رَوَتْهُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ) (1).

وورود عبارة: (وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ) عن الإمام مالك بعد عدد من أحاديثها في الموطأ.

ولقد وردت عبارات مشابهة لا تحصى في المتنقى، تحمل شهادات مختلفة لها منها الحكم لها بالعدالة، وبأنها كانت كثيرة البحث والسؤال، وأنها كانت أعلم الناس، ومن أفعه الصحابة، وأنها كانت من أهل اللغة، وأنها كانت من أهل الفتوى والاجتهاد، وغير ذلك من العبارات التي اخترت إيراد النماذج الموالية عنها والتي كثرت في كلام الباجي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خاصة عند تعليل ترجيح المالكية رواية عائشة عن رواية غيرها في المسائل المختلف فيها كقوله:

- (فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَكَّدَ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ عَدَالَةِ عَائِشَةَ عَلَى عَدَالَةِ بَشِيرِ بْنِ أَبِي مَسْعُودٍ) (2).
- (وهي كانت أعلم الناس بذلك، وبما تقدم منه وما تأخر لمكانها من النبي ﷺ) (3).

(1) الموطأ-كتاب الحج-باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي ص: 217.

(2) المتنقى 1/ 207.

(3) المتنقى 1/ 400.

• (وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ وَهِيَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهَذَا الشَّأْنِ وَقَدْ شَاعَ ذَلِكَ مِنْ فَتَوَاهَا مَعَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ وَلَا خَالَفَهَا فِيهِ مُخَالِفٌ فَثَبَّتَ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ) ⁽¹⁾.

• (عائشة أعلم الناس بأمر الرسول ﷺ وما يختص به) ⁽²⁾.
• (وعائشة وحفصة من أفقه الصحابة ومن لا يخفى عليهما الفرق بين العمدة والنسيان) ⁽³⁾.

• (وفي الحديث دليل على صحة ما ذهب إليه مالك، وعائشة أفعد بالنبى ﷺ وأعلمهم بما كان عليه لا سيما وقد تفتت أصناف النسخ وقسمته ثلاثة أقسام) ⁽⁴⁾.
• (وكانت كثيرة البحث والسؤال عما لا تعلمه) ⁽⁵⁾.

• (يريد أنه لم يحكم به عليهما ولا أفتاهما به من كان يفتي في الوقت ولا رآه منهم من كان من أهل الاجتهاد كعائشة وغيرها) ⁽⁶⁾.

• (أما الأقرء فمالك وأهل الحجاز يقولون: هي الأطهار وقال أبو إسحاق: الأقرء، والقروء واحدها قرء مثل فرع، وهو قول عائشة وابن عمر وهما من أهل اللغة) ⁽⁷⁾.

واشتمل كتاب ابن رشد على عبارات كثيرة تدل على أن أقوال عائشة كانت عمدة الفقهاء في كثير من الأقوال الفقهية، مثل قوله: (واختلفوا في القارن فقال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور: يجزئ القارن طواف واحد وسعي واحد وهو مذهب عبدالله بن عمر وجابر وعمدتهم حديث عائشة) ⁽⁸⁾.

ولعل أبرز ما يدل على مكانة عائشة الخاصة عند الإمام مالك، قوله بقتل من يسبها، جاء في المنتقى: (وقال هشام بن عمار: سمعت مالك بن أنس يقول: من سب أبا بكر

(1) 442 / 1

(2) 461 / 1

(3) 75 / 3

(4) 356 / 3

(5) 118 / 4

(6) 225 / 5

(7) 365 / 5

(8) بداية المجتهد 251 / 1

وَعُمَرَ جُلِدَ، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قُتِلَ. قِيلَ لَهُ: وَلِمَ يُقْتَلُ فِي عَائِشَةَ؟ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَمَنْ رَمَاهَا فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ قُتِلَ⁽¹⁾.

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- (1) القرآن الكريم برواية ورش.
- (2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463 هـ): دار الجليل - بيروت الطبعة الأولى: 1412 هـ.
- (3) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852) - دار صادر - الطبعة الأولى 1328 هـ.
- (4) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد: القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد ابن رشد القرطبي (الحفيد) - طبعة دار الفكر - بيروت.
- (5) التحرير والتنوير - محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393 هـ) - دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس. 1997 م.
- (6) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك - القاضي عياض أبو الفضل موسى اليحصبي (ت 544 هـ) - طبعة دار الكتب العلمية بيروت - ط: الأولى سنة 1418 هـ - 1998 م.
- (7) السيدة عائشة أم المؤمنين، العبقريّة المفترى عليها، عمرو الشاعر، دار طيبة للطباعة - الجيزة.
- (8) الطبقات الكبرى لابن سعد: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230 هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م.
- (9) مقاصد الشريعة الإسلامية - محمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون للنشر والتوزيع - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع 1427 هـ - 2006 م.
- (10) المتقى: شرح موطأ مالك - الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 494 هـ) - تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية 2009 م.
- (11) الموطأ للإمام مالك بن أنس برواية الليثي - طبعة دار الرشاد الحديثة، الطبعة الأولى 1409 هـ / 1989 م.

